قرع جرس الإنذار المبكر بشأن أزمات أسواق الغذاء

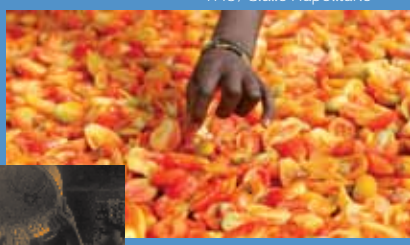

©FAO/Giulio Napolitano

العمل لمساعدة منتجي السلع وصانعي السياسات والتجار والمستهلكين في العالم

العمل من أجل تعزيز الشفافية في أسواق الغذاء العالمية

العمل يداً بيد مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمي لدى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية

العمل بفضل مبادرة وتمويل مجموعة العشرين

لقد أحدثت مسارعة روسيا التي تعدّ منتجاً رئيسياً للحبوب الى فرض حظر على صادراتها من الحبوب بسبب الجفاف الصيفي في أغسطس/ آب 2010 هزةً قوية في الأسواق العالمية، ما أعاد الى الأذهان الوخزات المؤلمة لارتفاع أسعار الغذاء في 2007-2008. وعندما بدأت وسائل الإعلام الإشارة الى الأخطار المحتملة بشأن أزمة غذائية جديدة، تحركت المنظمة بصورة عاجلة حيث دعت الى اجتماع استثنائي للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب والجماعة الحكومية الدولية المختصة بالأرز لديها. وبالرغم من قصر المدة بين توجيه الدعوة وموعد انعقاد الاجتماع قام ما يزيد على 100 بلد بإرسال مندوبين عنها للمشاركة فيه، ما يدل على رغبة ملحّة بالحصول على معلومات دقيقة من مصدر محايد بشأن الأسواق. وانبثقت عن ذلك الاجتماع، الذي ساهم في تهدئة الأسواق وتفادي وقوع أزمة، فكرة إنشاء نظام معلومات جديد بشأن الأسواق الزراعية، على أن يهدف هذا النظام الى الحد من تقلّب الأسعار، وذلك من خلال زيادة الشفافية والكفاءة في أسواق السلع العالمية.

بدأت المنظمة تلاحظ منذ منتصف 2006 تزايداً حاداً في طلبات الحصول على تحليلات العرض والطلب لمحاصيل الأغذية الرئيسية. ولم ينحصر مقدمو الطلبات في الحكومات ووسائل الإعلام، بل شملوا أيضاً وعلى نحو متصاعد القطاع الخاص، بما في ذلك المصارف الاستثمارية الكبرى. وإدراكاً منها لهذا الأمر، بدأت المنظمة تنشر مؤشراً شهرياً لأسعار الغذاء في 2007، حيث بات المؤشر مقياساً عالمياً لأسعار الغذاء، ونهض بدور رئيسي في مساعدة الأسواق في البقاء يقظةً إزاء الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، كما أثبت أهميته الكبرى في مساندة الحكومات والأسواق خلال أزمة أسعار المواد الغذائية في 2007-2008. وقد أدى تزويد منظمة الأغذية والزراعة للحكومات والقطاع الخاص بالمعلومات والتوقعات الوافية والدقيقة التي يحتاجون اليها لصنع قرارات واعية بشأن الأسواق الى جعل المنظمة مزوّد وناشر معلومات أسواقٍ يمتاز بالموثوقية والحياد وعدم التحالف مع السوق.

وقد أدركت المنظمة عندما بدأت أسعار الحبوب في الأسواق العالمية بالارتفاع مجدداً في 2010 ضرورة تقديم أدلّة ملموسة ذات توقيت مناسب على أن وضع العرض العالمي لم يكن ينذر بكارثة كما كان عليه الحال في 2007. وتمكنت المنظمة من خلال دعوتها الى عقد اجتماع استثنائي للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب والجماعة الحكومية الدولية المختصة بالأرز لديها من تقديم تحديثات وتوقعات للعرض والطلب، وبيان أن الكميات المعروضة حالياً كافية لتلبية الطلب العالمي المتوقع. وقد ثبت أن هذه الاستجابة العاجلة من جانب المنظمة كانت كافية لتهدئة السوق المتوتر، ما أدى الى التخفيف من احتمال اللجوء الى المضاربة والتخزين الإحتياطي اللذين كانا يمكن أن يؤديا الى زيادة ارتفاع الأسعار وفرض قيود مصطنعة على إمدادات الأغذية لأقل السكان قدرةً على تحمّل العبء، لا سيما في البلدان الأقل نمواً.

©FAO/D.Minkoh

الشفافية من أجل الثقة

إن اجتماع الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب والجماعة الحكومية الدولية المختصة بالأرز لدى المنظمة قدم كذلك منبراً تستطيع البلدان المصدّرة والبلدان المستوردة التباحث فيه بشأن الأعمال التي يتعين عليها القيام بها في حالة ظهور أية نُذُر تتصل بالأسواق في المستقبل. وهذا ما لا يوضح أهمية الشفافية في التقارير فحسب، بل ويوضح كذلك القيمة الكبيرة لبناء الثقة في مصدر بيانات الأسواق ودقّتها.

وبالاضافة الى ذلك، قامت مجموعة العشرين في أعقاب ارتفاع أسعار المواد الغذائية مجدداً في 2010 بوضع مسألة الأمن الغذائي العالمي ضمن الأعمدة الرئيسية التسعة لخطط العمل متعددة السنوات بشأن التنمية، وذلك خلال قمتها التي عقدتها في سيول في نوفمبر/تشرين الثاني 2010، ما أدى بالمنظمة الى إعداد دراسة بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية ذات الصلة (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية لدى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية) بشأن الطرق المقترحة لتحسين إدارة تقلّب أسعار الغذاء والتخفيف من حدّة أخطاره دون أن يؤدي ذلك الى اختلالات في الأسواق. وقد تضمن تقرير المنظمات الدولية الذي قدمته الى قمة مجموعة العشرين التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 في فرنسا عشر توصيات، دعت واحدة منها الى إنشاء نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية(AMIS) . فصادق زعماء مجموعة العشرين على المقترح، منشئين بذلك نظام AMIS كنظام معلومات أسواق زراعية عالمي مفتوح؛ نظام من شأنه أن يرقب بعناية أية تطورات رئيسية تؤثر على الأسواق العالمية والإبلاغ عن أي ظروف غير طبيعية في الأسواق بصورة سريعة، الى جانب العمل على نحو متوازٍ من أجل تحسين جودة البيانات والتحليلات والتوقعات المتصلة بالأسواق على الصعد القطرية والدولية.وحينما جعلت مجموعة العشرين نظام معلومات الأسواق الزراعية يتخذ من منظمة الأغذية والزراعة مقراً لأمانته كانت قد أتاحت لهذه المبادرة فرصة الانتفاع من

©FAO/Giulio Napolitano

الشبكات والنظم المستخدمة بالفعل لدى المنظمة في تقديم المعلومات اللازمة لتجنب أو إخماد أزمات الأسواق غير المبررة - معلومات تتجاوز أرقام الإحصاءات الزراعية لتقدم صورة ممثلة بالفعل للوضع الحقيقي على الأرض.

توقعات الأسواق

تنشر المنظمة عدة تقارير بشأن الأسواق طوال السنة، من بينها مثلاً نشرة «توقعات الأغذية» التي تصدر مرتان في السنة، التي تتضمن توقعات لإنتاج الأغذية في العالم واستهلاكها وتجارتها ومخزوناتها مستخدمةً في ذلك بياناتٍ يقوم بتجميعها وتحليلها اختصاصيو السلع لدى المنظمة. وتضمّن النشرة توقعاتها كذلك آراءَ الخبراء التي تقدمها لها شبكات المنظمة من أجل سدّ الثغرات وتطوير تحليلات أسواق تحوي ما هو أكثر من الأرقام المجردة. وهكذا فان قدرة المنظمة في 2010 على دعوة شبكاتها الرسمية التي تضم أولئك المشاركين في الانتاج والتجارة على الصعد المحلية والقطرية والاقليمية تدل على أن في إمكان المنظمة الاستجابة للطلبات الخارجية بشأن أحوال الأسواق بواسطة تقارير تعكس حقيقة الوضع. كما أطلقت المنظمة أيضاً مبادرةً ترمي الى تحسين جودة الإحصاءات في العالم.

وتضم أمانة نظام AMIS المنظمات الدولية التسع التي أعدّت وقدمت المقترح الى مجموعة العشرين، كما يعمل أمين الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب لدى المنظمة كذلك أميناً لنظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية. وكجزء من جهوده الرامية الى تحسين الشفافية في الأسواق قام نظام معلومات الأسواق الزراعية بتأسيس منتدى الاستجابة العاجلة مع خبراء في مجال السياسات من البلدان الرئيسية المنتجة والمستوردة يعقدون اجتماعات للتباحث في أي إنذارات بأزمة غذائية. ويقوم اعضاء المنتدى بعمل تقديرات لمعلومات وتحليلات الأسواق حال صدورها عن أمانة نظام معلومات الأسواق الزراعية، إضافةً الى إصدار بيانات منتظمة لوسائل الإعلام توضح انعكاسات الأوضاع على الأمن الغذائي، وتنسيق استجابات الحكومات. وبالرغم من أن الأعضاء المؤسسين لنظام معلومات الأسواق الزراعية هم أعضاء مجموعة العشرين (أكبر 20 اقتصاد في العالم)، فقد وجهت الدعوة الى سبعة بلدان من خارج مجموعة العشرين للانضمام اليه، وذلك نظراً لأهمية هذه البلدان في الأسواق العالمية. كما أقام النظام موقعاً تعاونياً له على الإنترنت يتيح الوصول الى معلومات الأسواق بالمجان، ويضم الموقع أداة قاعدة بيانات فريدة تقدم توقعات قصيرة المدى وبيانات خط أساس دقيقة، وهي بيانات ستتيح للمجتمع الدولي صنع قرارات ترتكز على الحقائق للتعامل مع حالات الطوارئ وقت بروزها.